



الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا: مسارات بديلة للتنمية المستدامة والشاملة للجميع

الخلفية: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في ليبيا



إطلالة على مدينة بنغازي القديمة
صورة: UNSMIL/Iason Athanasiadis

يحتاج المجتمع الليبي للخروج من النزاع وتحقيق التنمية المستدامة، إلى مناقشة عقد اجتماعي جديد يتناول ثروته النفطية الوفيرة، إلى جانب قضايا اجتماعية واقتصادية وإنمائية أخرى، لا تقل أهمية عن الثروة النفطية، وتشمل هذه القضايا السمات الأساسية للهيكلة الاقتصادية، والتوزيع الاقتصادي، والحوكمة، والتحول الاجتماعي والثقافي. ولا بد للاتفاق الليبي حول حكومة الوفاق الوطني، من وضع خطة جديدة

لتوجيه المسار الاجتماعي والاقتصادي للبلد. ويهدف مشروع إطلاق حوار اجتماعي واقتصادي في ليبيا إلى دعمها في وضع إطار اجتماعي واقتصادي للتنمية، يتسم بالشمول، والشفافية، والإنصاف، ويعالج أسباب الشعور بالضعف لدى الفئات. ومن شأن هذه الجهود أن تساهم في دعم حكومة الوفاق الوطني، وتعزيز السلام، وتحسين حياة جميع الليبيين.

ويسعى المشروع أيضا إلى معالجة أثر الأزمة في ليبيا على البلدان المجاورة. فتونس ومصر التي تربطهما علاقات اقتصادية وجيوسياسية قوية مع ليبيا، تعانيان من تراجع التبادل التجاري والمعاملات الجارية عبر الحدود، وتدفق اللاجئين الليبيين الذي يفرض ضغوطا على ميزانيتها وعلى قدراتها على تقديم الخدمات. وقد انتشرت التهديدات الأمنية الناتجة من عدم الاستقرار في ليبيا إلى المنطقة بأكملها بل إلى خارجها.

الإسكوا شريك بديهي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هي في الموقع الأنسب لاستلام زمام هذا المشروع. فهي قادرة على توفير بحوث شاملة لدعم الجهود الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، واستخدام صلاحياتها لحشد الموارد والخبرات، والاستفادة من المبادرات الحديثة في إطلاق حوارات كما في تونس، والجمهورية العربية السورية، واليمن؛ والاستفادة من شبكة واسعة من الأخصائيين والخبراء داخل المنطقة وخارجها.

إطار اجتماعي واقتصادي

ما من تعريف واحد للإطار الاجتماعي والاقتصادي، وهو يشمل، في إطار هذا المشروع، السياسات التي تعزز النمو والتنمية المستدامة، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير الاقتصاد؛ والهياكل التي تحدد توزيع الموارد، والهيئات، والدخل، والثروة، والفرص وكيفية استخدامها؛ وتوجه الأنشطة الاقتصادية وتنوعها؛ والهيئات التي تضمن المشاركة، والإدماج، والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، والاستدامة، والتكامل الاجتماعي؛ والأهداف التي يسعى الليبيون إلى تحقيقها من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هدف المشروع

الهدف من المشروع هو توفير منبر لليبيين لصياغة إطار اجتماعي واقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في ليبيا، ومناقشته، وتقييمه والدعوة إلى المشاركة فيه.

الإنجازات المتوقعة

1. بحلول نهاية عام 2017، تُتاح للجهات المعنية الليبية إمكانية الوصول إلى البحوث الأساسية في القضايا الرئيسية واحتياجات السياسة العامة للانتقال من النزاع إلى التنمية المستدامة.
2. بحلول منتصف عام 2018، تصادق الجهات المعنية الليبية على مقترحات إطار اجتماعي واقتصادي وتضع برامج السياسات وتحدد أولوياتها بشكل مفصل، وتضع استراتيجيات تنفيذية للانتقال من النزاع إلى التنمية المستدامة.

3. بحلول منتصف عام 2019، يتمكن المواطنون الليبيون من إعطاء ملاحظاتهم بشأن الأطر الاجتماعية والاقتصادية المقترحة بشكل منظم، من خلال المسوح المنهجية والحوارات العامة.

الميزانية المقدرة لثلاث سنوات:

4 ملايين دولار.

تنفيذ المشروع

1. سينفذ المشروع في سياق جهود التخطيط القائمة، ولا سيما رؤية عام 2030 وخطة التنمية الوطنية الليبية المقبلة.

2. المشروع هو عبارة عن عملية تشاورية شاملة للجميع، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، والسياسيون والباحثون والأكاديميون، وشيوخ القبائل، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق المرأة، والشباب وممثلو القطاع الخاص.

3. يجب أن يكون للمرأة في خطة إعادة إعمار ليبيا دوراً فاعلاً رئيسياً في عملية التنمية، والمشروع يعزز النهوض بالمرأة، ويتصدى للتمييز الاجتماعي والاقتصادي.

4. قد يستمر النزاع في ليبيا أو حتى يتأجج، ما يستدعي التخطيط للطوارئ؛ لذلك، فالجدول الزمني للمشروع، والإسقاطات ومواضيع المناقشات قابلة للتعديل باستمرار تماشياً مع الوضع المتغير.

أنشطة المشروع

المرحلة 1: قاعدة معارف

تتضمن المرحلة الأولى من المشروع دراسات شاملة ومبتكرة تتناول الأزمة الحالية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. وتحدّد في هذه المرحلة القطاعات والفئات السكانية الأكثر تضرراً، ويُنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لتخفيف آثار النزاع، وفي خطط ما بعد النزاع. وستشكّل هذه المرحلة حافزاً للنقاش والبحث في الأطر الاجتماعية والاقتصادية البديلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

وتشمل النواتج:

- قاعدة بيانات تتضمن البيانات والمصادر ذات الصلة حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن؛
- تحليلاً للنظم الاجتماعية والاقتصادية وتُظم صنّع السياسات في ليبيا؛
- تحليلاً للأسباب الرئيسية للنزاع، يحدّد الجهات المعنية بالتغيير ومحركاته، من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية؛
- تحديداً لأدوات تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات والمخاطر؛
- تحليلاً نوعياً وكامياً لهيكلية الاقتصاد الليبي؛
- شبكة من الخبراء الليبيين لمناقشة الأطر الاجتماعية والاقتصادية البديلة والسياسات المرتبطة بها وسيناريوهات إعادة إعمار البلد.

المرحلة 2: لحوار بشأن الإطار الاجتماعي والاقتصادي الجديد

المرحلة الثانية من المشروع هي مرحلة تشاركية، تهدف إلى ضمان قبول الحلول الممكنة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، والسيناريوهات المقترحة، وضمان ملكيتها الوطنية، والتصديق عليها، وستنظّم أنشطة لبناء قدرة الجهات المعنية للمشاركة بشكل مثمر في عملية بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي.

وتشمل النواتج:

- حواراً بين الجهات المعنية المتعددة بشأن بدائل السياسات والأطر الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛
- مجموعة من التدخلات في السياسة العامة والاستراتيجيات التي صادق عليها خبراء ليبيون، بما في ذلك سيناريوهات وإسقاطات لسياسات مختلفة؛
- تقارير دورية عن التطورات في المجال الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.

المرحلة 3: التوعية والمشاركة

تتضمن المرحلة الثالثة من المشروع أنشطة في التوعية والتواصل الاستراتيجي، تهدف إلى تعزيز النواتج التي حققتها الجهات المعنية وضمان التزامها بالتحول من النزاع المسلح إلى الحوار والتنمية. وهي أيضاً مرحلة لتقييم مدى ارتباط هذا المشروع بتدخلات أخرى في ليبيا، وخلالها يُحدّد التدريب والدعم الفني اللازمان.

وتشمل النواتج:

- تقييم العلاقة بين السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية المقترحة والمفاوضات السياسية والأمنية الأوسع نطاقاً التي ييسرها المجتمع الدولي؛
- وضع استراتيجية للتشاور مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية الليبية بشأن بدائل السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية؛
- وضع آلية تنفيذ لإشراك الجهات السياسية والجمهور في المناقشات حول مستقبل ليبيا اجتماعياً واقتصادياً؛
- إطلاق حملة إعلامية حول العقد الاجتماعي الجديد والإطار الاجتماعي والاقتصادي المختار.